

مسؤولين اعلاميين تحركوا من خلال مكاتب اعلام جامعة الدول العربية . وتحركت على صعيد التنظيمات الشعبية والحزبية وعلى صعيد العلاقات الثنائية الرسمية وعلى صعيد الحوار العربي الاوروبي الحكومي والبرلماني . واتخذت موقفا ايجابيا من فكرة الحوار العربي الاوروبي وعملت من خلاله على ايجاد حقائق جديدة تصل بالدول الاوروبية الى تطوير موقفها والاعتراف بالحق الفلسطيني وبالمنظمة . وقد وصلت دول المجموعة الاوروبية التسع الى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في بيان البندقية حزيران ١٩٨٠ كما سبق ان ذكرنا . وكانت النمسا من بين الدول الاوروبية الاخرى قد اتخذت موقفا متقدما واعترفت بالمنظمة رسميا ، ومثلها كانت اسبانيا . وقد نجحت المنظمة بالتعاون مع الدول العربية في تطوير مواقف الدول الاوروبية من الحقوق الفلسطينية خلال العقد الماضي . ولكن هذه المواقف بقيت تحاول الموازنة بين هذه الحقوق وبين ما تسميه « امن اسرائيل » . كما بقيت تتأثر الى حد كبير بالموقف الاميركي ، ولم يقدر لها ان تتجسد في اجراءات عملية بعد ، ولا ان تصوغ بمجموعها دورا اوروبيا واضحا في العمل لبلوغ التسوية العادلة .

وجابهت المنظمة على مدى السبعينات سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه الصراع مجابهة شديدة ، وحاولت في النصف الثاني من العقد النفاذ الى قطاعات في الشعب الاميركي للتأثير على السياسة الرسمية الاميركية . وكانت الادارة الاميركية قد اسهمت بوضوح في تدبير ازمة ايلول في الاردن عام ١٩٧٠ ، ثم في تدبير ازمة لبنان ربيع عام ١٩٧٣ ، وتولت الاجهزة الاميركية القيام بدور بالغ الخطورة في حرب السنتين تنفيذا للسياسة التي رسمها هنري كيسنجر والتي اتجهت الى فرض التسوية على مراحل والى ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية والى رفض فكرة اقامة دولة فلسطينية . وقد عمد كيسنجر الى تقييد الحكومة الاميركية بالاتفاقيات السرية التي ابرمها مع اسرائيل والحقها باتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ بين مصر واسرائيل . وحين تولت ادارة الرئيس كارتر في مطلع عام ١٩٧٧ تحدثت عن وطن للفلسطينيين ثم عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين في البيان السوفياتي الاميركي بعد ان كانت السياسة الاميركية تتحدث عن المصالح المشروعة للفلسطينيين .

ولكن هذه الادارة اعتمدت سياسة متذبذبة تقوم على التقدم والتراجع . فكان ان اشارت الى حق تقرير المصير ، ثم تراجعت الى المشاركة في حق تقرير المصير ، ثم الى المشاركة في صنع مستقبلهم ، وتراجعت عن البيان وابرمت اتفاقيات كامب دافيد التي جسدت هذا التراجع . واتجهت في صيف عام ١٩٧٧ الى تعديل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ شريطة اعتراف المنظمة بالنص الخاص بضمان امن جميع دول المنطقة . ثم اتجهت في مطلع عام ١٩٧٨ الى سياسة الاجهاز على المنظمة التي عبر عنها بريجنسكي « مستشار الامن القومي » « وداعاً لمنظمة التحرير » . ثم لم تلبث ، مع فشل هذه السياسة ، ان اعادت النظر فيها ، وبدأت تفكر بموقف آخر . وقد بدت هذه السياسة مناقضة لشعار حقوق الانسان الذي رفعته ادارة الرئيس كارتر وسبب تذبذبها عدم ثقة اكثر الدول العربية بها وفقدان احترامهم لها .

تصدت المنظمة لهذه السياسة بعناد شديد ووظفت علاقاتها العربية والدولية لمقاومتها ونجحت في الصمود امامها . ورفضت الاستجابة للشرط الاميركي لمباشرة الحوار معها . وقامت في الوقت نفسه بجهود تلتف النظر للنفاذ في بعض اوساط الشعب الاميركي . ووضعت نصب